

**Raccordement au réseau public :  
le juge doit vérifier la nature  
exacte de la demande du client  
avant de se prononcer sur la  
légitimité de la contribution aux  
infrastructures (Cass. com. 2012)**

Identification			
<b>Ref</b> 52877	<b>Juridiction</b> Cour de cassation	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Rabat	<b>N° de décision</b> 406
<b>Date de décision</b> 20120412	<b>N° de dossier</b> 2011/2/3/807	<b>Type de décision</b> Arru00eat	<b>Chambre</b> Commerciale
Abstract			
<b>Thème</b> Défaut de motifs, Procédure Civile		<b>Mots clés</b> Service public, Raccordement au réseau, Pouvoir d'appréciation, Office du juge, Manque de motifs, Expertise judiciaire, Défaut de base légale, Contribution aux infrastructures, Contrat de fourniture, Concession de service public, Compteur individuel, Cassation, cahier des charges	
<b>Base légale</b>		<b>Source</b>	

## Résumé en français

Encourt la cassation pour défaut de base légale, l'arrêt qui juge illégitime la contribution aux infrastructures réclamée par un concessionnaire de service public pour l'installation de compteurs individuels, sans rechercher la nature exacte de la demande des abonnés. En ne vérifiant pas, au besoin par une expertise, si la demande portait sur un raccordement au compteur général de l'immeuble ou sur un nouveau branchement direct au réseau public, seule circonstance justifiant ladite contribution selon le cahier des charges, la cour d'appel n'a pas donné de base légale à sa décision.

## Texte intégral

و بعد المداولة طبقاً للقانون.

حيث يستفاد من مستندات الملف، ومن القرار المطعون فيه والمشار اليه اعلاه أن المطلوبين في النقض عبد الجليل (ج.) وحسن (ب.)

تقدما بمقال أمام المحكمة التجارية بالدار البيضاء عرضا فيه أنهما تقدما بطلب لطاعة (ل.) قصد تزويدهما بعدادين مستقلين لمادتي الماء والكهرباء، وبتاريخ 2008/6/11 قامت المدعى عليها بزيارة الى مكتبهما للوقوف على ما يتطلبه لتجهيزه بهذين العدادين وأصدرت فاتورة مؤرخة في 2009/6/26 مقابل تزويد مكتب المدعيين بعداد كهربائي إضافي لمادة الكهرباء وحدها وصلت قيمتها 16582,51 دة مفصلة كالآتي: مبلغ 413,16 دة يمثل القيمة القانونية الواجب أدائها عادة لادخال عداد مادة الكهرباء - مبلغ 16541,16 دة يمثل مساهمة الزبناء في تمويل الاستثمارات المتعلقة بتوزيع الأشغال الكبرى والبنية التحتية لشبكة الماء والكهرباء والتطهير السائل ، وان اقرار تلك المساهمة تضيف الشركة جاء نتيجة مراجعة عقد التسيير المفوض المبرم مع الجماعة الحضرية للدار البيضاء بتاريخ 2009/5/20 وفق كناش التحملات، وانه بتاريخ 2009/6/5 حصل المدعيان على ترخيص التزويد بعداد مستقل لمادة الكهرباء ولم يشر الى زيادة أو مساهمة او اقرار لمساهمات جديدة قد يكون الزبون ملزما بأدائها قصد ادخال عداد الكهرباء أو الماء وقد تمت مراسلة المدعى عليها لكن بدون جدوى، وبخصوص الجانب المتعلق بالبنية التحتية لترتيب عداد مستقل فإن العمارة بكاملها مرتبطة بشبكة الإنارة العمومية بشبكة توصيلات وقنوات داخلية سابقة ومزودة بالماء والكهرباء بشكل منتظم ومنذ عدة سنوات، والأمر في النازلة لا يتعلق سوى بتركيب عداد إضافي للعداد العام للطابق الثاني من العمارة المزودة أصلاً بعدادين مستقلين لكل طابق يكون بالشقة رقم 6 البناية بصريح النص الحرفي لتلك المواد وان مالك العمارة سبق أن سدد كل تلك المساهمات مادامت العمارة مرتبطة بشبكة الإنارة العمومية وأنهما لا يمانعان في تسديد قيمة مصاريف الربط بشبكة الضغط وهي المشار إليها في الفاتورة الصادرة عن المدعى عليها بالتجهيزات، وأنهما توجهتا الى أداء مبلغ 413,16 دة الذي يمثل القيمة القانونية الواجب أدائها عادة لادخال عداد مادة الكهرباء غير أن المدعى عليها واجهتهما بالرفض لذلك التمسا التصريح بعدم مشروعية فرض الزيادة في المساهمة في حق المدعين والقول باسقاط مبلغها المحدد في كشف الحساب المتنازع بشأنه والأشهاد لهما بموافقتهما على أداء الواجبات المستحقة المحددة في مبلغ 413,16 دة والحكم على المدعى عليها بادخال العدادين مستقلين لمادتي الماء والكهرباء الى مكتبهما تحت طائلة غرامة تهديدية لا تقل عن 5000 دة عن كل يوم تأخير والحكم عليها بأداء تعويض عن الضرر قدره 15000 دة، وبعد جواب المدعى عليها بأن العلاقة بينها وبين الراغبين في التزود بموادها محكومة بدفتر التحملات المفروض عليها من المجموعة الحضرية للدار البيضاء والتي حلت محلها الجماعة الحضرية وأن المدعين رفضاً أداء مساهمتها مخالفين لدفتر التحملات اذ يستخلص من المادتين 32 و 33 من هذا الدفتر أن كل مقال أو مالك ينبغي عليه أن يساهم في مصاريف الربط بالشبكة العمومية حسب التفاصيل المشار إليها أعلاه قبل أن يطالب بتزويده بعداد الكهرباء، وبالنسبة لمادة الماء فان الفصول 31-32-21 من الدفتر تنص هي الأخرى على نفس الالتزامات ، وفي النازلة لا يمكن للمدعى عليها ان تستجيب لطلب المدعيين الا بعد أن ينفذا جميع الالتزامات المشار إليها اعلاه وانها تتمسك بمقتضيات الفصل 234 ق ل ع ملتزمة برفض الطلب، وبعد إجراء بحث وانتهاء الاجراءات قضت المحكمة التجارية على الشركة المدعى عليها بادخال عدادين مستقلين لمادتي الكهرباء والماء الى مكتب المدعين وادائها لهما تعويضا قدره 10.000 دة بحكم استأنفته (ل.) اصليا واستأنفه المدعيان فرعا وتقدما بطلب اضافي لرفع مبلغ التعويض المحكوم به الى 50.000 دة وقضت محكمة الاستئناف برد الاستئنافين الأصلي والفرعي والطلب الإضافي وتأييد الحكم المستأنف بعله > وبالتالي فإن طلب المستأنف عليهما يدخل في الحالة الأولى التي تكون فيها واجبات الاشتراك عادية ولا يطالب فيها الزبون بالمساهمة في البنية التحتية مادام أنه سوف يستفيد من نفس العداد العام المتواجد بالعمارة الخ التعليل .

حيث ان من جملة ما تعببه الطاعة القرار فساد التعليل ذلك أن الطاعة سبق لها أن أوضحت بأن ادخال عداد سواء للماء أو الكهرباء يخضع لحالتين : 1- الحالة التي يطلب فيها الزبون ابرام عقدة اشتراك مع الطاعة . بالمساهمة في البنية التحتية مادام أنه سوف يستفيد من نفس العداد العام الموجود بالعمارة سواء تعلق الأمر بالماء أو الكهرباء ومادام أن هذا العداد العام سبق أداء واجبات المساهمة في البنية التحتية عنه من طرف المالك، غير أنه في الحالة الثانية فإن الزبون يطالب الطاعة بتزويده بعداد مستقل عن العداد العام الموجود أصلا بالعمارة وبالتالي فإنه يلزم بأداء واجب المساهمة في البنية التحتية مادام أنه يطلب ربطه بالشبكة العمومية ولا يطلب التزود فقط بمادة الماء والكهرباء من العداد العام، وطلب المطلوبين في النقض يدخل ضمن الحالة الثانية طالما أن طلبهما أصبح يماثل طلب مالك العمارة والذي سبق أن تزود بالشبكة العمومية الا أنه نتيجة منعه لهما من ادخال عدادين مرتبطين بعداد العمارة فقد لجأ الى طلب ادخال عدادين مستقلين عن العداد السالف الذكر ومرتبطة مباشرة بالشبكة العمومية الأمر الذي يجعل مطالبة الطاعة لهما بالادلاء بإذن

كتابي من صاحب الملك وكذا بأداء واجب المساهمة في البنية التحتية طلبا مشروعا من دفتر التحملات وكذا اتفاقية التدبير المفوض وممثل الطاعنة أكد ذلك بجلسة البحث وموقفها يستند الى الفصل 12 من اتفاقية التدبير المنتدب الذي يؤكد على أن دفتر التحملات هو جزء من عقد التدبير المنتدب وهو الذي يحدد العلاقة ما بين المفوض لها أي الطاعنة وما بين المستفيدين من المرافق المفوضة للطاعنة، والفصل 24 الفقرة الثانية الذي ينص على أن مساهمة الغير ( مشتركين ومنعشين ) تمويل حسابا خاصا يسمى حساب الأشغال والفصل 28 الذي يؤكد على أن استخلاص هذا النوع من التمويل يتم مجانا من طرف الطاعنة لحساب السلطة المفوضة ويتعلق الأمر بكل رسم إضافي أو إثارة محتملة توضع على عاتق المشتركين تكون مضافة لثمن الكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير السائل، وكل هذه الفصول تحيل على الفصل 32 من دفتر التحملات والذي ينص على أن هذا النوع من المساهمات - المساهمات موضوع النزاع الحالي - هي تتم من طرف الغير وذلك لتمويل استثمارات البنية التحتية وهذا النوع من التمويل يعتبر مضافا للتعريفات العادية، وأن هذه الواجبات سوف تودعها الطاعنة بحساب خاص يسمى حساب الأشغال والذي تمويل له جميع الأشغال المتعلقة بالبنية التحتية، وبالتالي فإن كل مقال أو مالك ينبغي عليه أن يساهم في مصاريف الربط العمومية قبل أن يطالب بتزويده بعدد غير أن المحكمة نهجت خلاف ما ذكر واعتبرت أن طلب المطلوبين في النقض يرمي بالأساس إلى تزويدهما بعددين مستقلين للماء والكهرباء عن طريق ربطهما بالعداد الموجود أصلا بالعمارة في حين ان الطاعنة أوضحت أن الأمر يتعلق بطلب ربط عداديهما بالشبكة العمومية وليس بعداد العمارة وكان عليهما على الأقل الأمر بإجراء خبرة تقنية قصد التثبت من صحة دفعات الطاعنة ومما اذا كان بالامكان ربط العداد العام للعمارة التي توجد بها الشقة المشغلة من طرف المطلوبين في النقض بعددين إضافيين يتعلقان بنفس الشقة وهي بما ذكر تكون قد أساءت تعليلا قرارها .

حقا حيث ان موضوع الدعوى يتعلق بمتازعة المطلوبين في النقض فيما تضمنته الفاتورة بربط الشقة بالشبكة العمومية بينما تمسك المطلوبان في النقض بأنهما طلبا فقط ربط الشقة بالعداد العام الموجود بالعمارة، وأن البت في النزاع المنصب على قيمة الفاتورة يتطلب معرفة المنتج الذي طلبه الزبون والتحقق من فحوى الطلب المقدم من طرف المطلوبين في النقض الى الطاعنة هل يتعلق بتزويد الشقة بمادتي الماء والكهرباء وربطها بالشبكة العمومية أم يطلب ربط الشقة بالعداد العام كما ورد بتصريحاتهما، وما اذا كان ممكنا ام لا ولو بالاستعانة بخبير مختص خاصة وأن هناك اختلافا وتباينا بين الطرفين بشأن الطلب المذكور والملف لا يتضمن أي طلب من هذا القبيل مقدم الى الطاعنة غير أن المحكمة صرحت بأن المطلوبين في النقض غير ملزمين بأداء المساهمة موضوع النزاع واقتصر تعليلا على أن طلبهما يرمي الى التزود بعددين مستقلين للشقة ولا نزاع بين الطرفين في كون العمارة سبق ربطها بالشبكة العمومية منذ مدة طويلة من قبل مالكيها والذي سبق له أن أدى المساهمات التي تطالب بها الطاعنة ... الخ التعليل دون أن تبرز من أين استخلصت مضمون طلب المطلوبين في النقض ودون أن تتحقق منه بما يكفي فجاء قرارها على هذا النحو ناقص التعليل في منزلة انعدامه مما يستوجب نقضه .

وحيث انه لحسن سير العدالة ومصالحة الطرفين ينبغي إحالة القضية على نفس المحكمة ./.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض وابطال القرار المطعون فيه، وإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيه من جديد بهيئة أخرى طبقا للقانون وبتحميل المطلوبين في النقض الصائر . كما قرر اثبات قراره هذا بسجلات المحكمة المصدرة له ، اثر الحكم المطعون فيه أو بطرته.